حقق شعبنا أروع انتصاراته بإنجاز الوحدة.. الهدف الاستراتيجي للثورة اليمنية والحلم التاريخي العظيم للشعب

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 21 نوفمبر 2009 م - العدد (14653) السنة الحادية و الأربعون

أكد أن الحكومة ستعمل على رفع نسب استخدام مخصصات القروض لتنفيذ المشاريع التنموية المختلفة .. أمين عام مجلس الوزراء :

إنشاء المناطق الصناعية والاقتصادية سيحقق فرص عمل كبيرة وأسواقاً تصديرية

التنفيذ الفعال للقوانين سيعزز الأمن والاستقرار ويوفر بيئة جاذبة للاستثمار ويجفف منابع الفساد

امين عام رئاسة الوزراء في اجتماع لجنة الاولويات / الارشيف

صنعاء/سبأ:

قال أمين عام رئاسة الوزراء رئيس اللجنة الفنية لمتابعة الأولويات العشر عبدالحافظ ناجي السمة إن الحكومة تعمل على حشد كافة الموارد المتاحة وتوجيهها لتحقيق قفزات قياسية في معدلات النمو الاقتصادي للبلاد خلال فترة زمنية محددة.

وأكد السمة أن الأولويات الحكومية العشر، ستركز على رفع نسب استخدام مخصصات القروض والمنح الخارجية، وأعطت الحكومة هذا الموضوع أولوية قصوى.

وأوضح أن تقرير الأداء الحكومي للنصف الأول من العام الجاري الذي وقف عليه مؤخراً مجلس الوزراء برئاسة دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء قد بين أن الحكومة حققت في مجال تعهدات المانحين تخصيص (638) مليون دولار أمريكي والتوقيع على عدد من اتفاقيات التمويل المخصصة لتنفيذ عدد من المشروعات.

وأشار السمة إلى أن إجمالي المسحوبات من القروض والمساعدات والمنح خلال الفترة يناير - يونيو من العام الجاري بلغ (222) مليون دولار أمريكي بنسبة (35) بالمائة من التخصيصات المحققة خلال الفترة نفسها.

وفي هذا الصدد أكد أمين عام مجلس الوزراء ان الحكومة قد حددت عدداً من الاتجاهات الحكومية الكفيلة برفع كفاءة الأداء وتحسين النتائج المحققة في نهاية العام، ستشكل منظومة متكاملة لأدائها إلى جانب المهام العاجلة لتنفيذ التوجيهات الرئاسية لفخامة رئيس الجمهورية بالأولويات العشر الموجهة لدعم النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات المختلفة التي تعيشها بلادنا، وذلك من خلال الأعمال المكثفة التي تقوم بها الحكومة حالياً من قبل المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات ولجنته الفنية.

وأكد أن أهم تلك الاتجاهات هو ان الحكومة ستعمل على رفع نسب استخدام مخصصات القروض و المنح الخارجية المخصصة لتنفيذ المشاريع التنموية المختلفة وتحقيق التخصيص الكامل لحجم تعهدات المانحين المستهدف في خطة الأداء الحكومي لعام 2009.

كما أكد السمة أن الحكومة أولت رفع كفاءة تحصيل الموارد أهمية بالغة من خلال تأكيدها المستمر على رفع كفاءة تحصيل الموارد المركزية وتوجيه جهود الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بتحقيق وتوريد ربط الموارد العامة للموازنة في نهاية العام ومتابعة مستويات التوريد أولاً فأول.

ولفت إلى الجهود الحكومية المتخذة في اتجاه رفع نسب توظيف موجودات البنوك التجارية والإسلامية لتطوير البنية الاقتصادية والتجارية وتقديم القروض الممكنة لتنفيذ هذه الأنشطة.

وأشار السمة إلى أن الحكومة تولي عملية الاستثمار أهمية قصوى من خلال الإسراع في إجراءات إنشاء المناطق الصناعية والاقتصادية المستهدفة كونها ستحقق فرص عمل كبيرة وأسواقاً تصديرية تستفيد فيها بلادنا من مزايا الإعفاءات الجمركية لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وكذا التركيز على جذب الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية والبناء والتشييد والمشاريع الاستثمارية البيئية والسياحية والعمل على تشجيع القطاع الخاص في بناء وإدارة وتشغيل المعاهد الفنية والمهنية.

كما أشار إلى أن الحكومة تولي قطاع الصناعات التحويلية الرعاية والحماية الكاملة وتعتزم إعداد الدراسات العلمية اللازمة لإقامة المشروعات المختلفة في هذا المجال على مستوى آثارها البيئية وجدواها الاقتصادية والإنتاجية وقدرتها على منافسة المنتجات المماثلة والمستوردة وغيرها.

وأوضح أمين عام رئاسة الوزراء رئيس اللجنة الفنية لمتابعة الأولويات العشر عبدالحافظ ناجي السمة ان الحكومة تسعى إلى الاستفادة من حمى المنافسة القائمة فيما بين بعض الدول للاستثمار في مجال النفط ورفع درجة التفاوض لبلادنا بهدف تحسين شروط الاستكشاف والإنتاج لتعويض النقص الحاصل في إنتاج النفط وانخفاض أسعار الخام في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن الحكومة ستعمل في إطار توجهاتها لتحسين بيئة الاستثمار ومعالجة مشاكل الأراضي على استكمال حصر أراضي وعقارات الدولة في جميع المحافظات وإدخال نتائج الحصر الكترونياً وعدم الترخيص للبناء في أراضي وأملاك الدولة.

ولفت إلى ضرورة الاستفادة في هذا الجانب من تجارب التسجيل العقاري في الدول الأخرى لتطوير السجل العقاري في بلادنا في سبيل الحد من مشاكل الأراضي وتعزيز ثقة المواطن وخلق بيئة محفزة للاستثمار.

وأشار السمة إلى أن الحكومة ستعمل بصرامة خلال الفترة القادمة على التنفيذ الفعال للنصوص والأحكام القانونية النافذة وتجسيد هيبة الدولة وسيادة القانون لضمان تعزيز الأمن والاستقرار وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار وتجفيف منابع الفساد بكافة أشكاله.

ولفت أمين عام مجلس الوزراء إلى أن الحكومة قد عملت على معالجة التحديات والصعوبات الفنية والإدارية التي واجهت انجاز مشروع محطة مأرب الغازية المرحلة الأولى وستعمل على تلافي مثل هذه الصعوبات في المشروعات الإستراتيجية القادمة.

وقال إن الحكومة ستعطي خلال الفترة المقبلة الأولوية لتنفيذ المشروعات المتعثرة من خلال حلحلة المشاكل والصعوبات التي أدت إلى تعثر كل مشروع على حدة من كافة جوانبها سواء الإدارة الحكومية أو المقاول المنفذ لضمان عدم تعثر المشروع مرة أخرى واستكمال تنفيذه.

كما ستعمل على رصد الاعتمادات الكافية لتكاليف الصيانة الدورية للمشروعات المنفذة في الموازنات السنوية لأهميتها في الاستغلال الأمثل للكفاءة الإنتاجية لهذه المشاريع.

وفي مجال تحسين الخدمة المدنية أشار أمين عام مجلس الوزراء إلى أن الحكومة تعمل على استكمال تطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجية على جميع موظفي الخدمة العامة في كافة القطاعات لتنظيف كشف الراتب من الموظفين المزدوجين والوهميين واتخاذ الإجراءات الإدارية الصارمة تجاه المخالفين إلى جانب العمل على الإحالة إلى التقاعد للذين بلغوا أحد الأجلين من واقع البيانات لدى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وتنظيم الاستفادة من خبراتهم الوطنية متى ما دعت الحاجة لذلك بالتعاقد معهم كاستشاريين.

وعلى مستوى تنمية قدرات الموارد البشرية وكفاءة الأداء أكد الأمين العام توجه الحكومة إلى التطبيق الفعلي لنظام التدوير الوظيفي في الوظائف المختلفة وفي كافة الجهات الحكومية.

وفي مجال المياه أوضح السمة أن الحكومة تعطي قطاع المياه أولوية بالغة وستعمل خلال الفترة القادمة على وضع الحلول العاجلة لتوفير مصادر المياه اللازمة لتلبية احتياجات الموظفين من مياه الشرب ومتابعة مدى قيام السلطة المحلية في المحافظات بواجباتها في هذا الجانب والعمل على تطوير وتحديث إدارة واستخدام وتنمية مصادر المياه بالإضافة إلى ايلاء اهتمام خاص بمشروع تحلية مياه البحر وتوصيلة من المخا إلى تعز وإب كونه يمثل تجربة يقاس عليها قيام مشروعات مماثلة مستقبلاً .

وفي مجال شبكة الضمان الاجتماعي أوضح السمة أن الإجراءات الحكومية المتخذة خلال الفترة الماضية تركزت في إطار صندوق الرعاية الاجتماعية ليقوم بدوره من خلال العمل على إدماج الأسر المستفيدة من الصندوق في برامج التدريب والتأهيل على نحو يخدم التوجهات الحكومية في مجال مكافحة الفقر والبطالة.

العميد يحيى محمد زاهر مدير عام المرور بوزارة الداخلية :

المشكلة المرورية في اليمن تكمن في العنصر البشري

ربط حزام الأمان يعكس صورة عن مدى تطبيق أي بلد للقوانين فعليا

صنعاء/سبأ:

تتزايد مآسي الحوادث المرورية بشكل مخيف وتزيد معها أعداد الوفيات والإعاقة الناجمة عنها فضلاً عن حجم الخسائر المادية ولعل غياب الوعي المروري شبه التام لدى عامة الناس يزيد المشكلة المرورية تعقيداً فمعظم السائقين والمشاة لا يدركون ربما أهمية الالتزام بقواعد وآداب المرور التي لو طبقت فعلياً لأسهمت بشكل كبير في التقليل من حجم هذه المأساة والحد من تفاقم المشكلة وبالتالي التقليل من الخسائر الناجمة عنها التي ترهق الفرد والمجتمع على السواء.

وفي سبيل نشر الوعي المروري لدى أكبر شريحة ممكنة من الناس نفذت وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور حملة التوعية المرورية لحث الناس على ا تباع قواعد السلامة المرورية بداية بربط حزام الأمان وعدم الرد على الهاتف أثناء القيادة وتفقد السيارة قبل الانطلاق بها في سبيل الحد من الحوادث المرورية وتنظيم حركة المرور التي تزداد تعقيداً بتزايد أعداد السيارات والمركبات التي تتواجد بكثرة في المدن وباتت تفاقم من مشكلة الاختناقات المرورية.. ولمعرفة المزيد عن المشكلة التقينا مدير عام المرور العميد يحيى محمد زاهر لتسليط الضوء على المشكلة المرورية وأبعادها ، من خلال الحوار التالي :

أعطونا صورة عن المشكلة المرورية في اليمن وإمكانية الحد منها ؟

- الحديث عن المشكلة المرورية طويل وقد لا يسعفنا الوقت لسرد أسباب المشكلة بالشكل المطلوب ولكن باختصار شديد مشكلة المرور في اليمن مرتبطة بالإنسان بدرجة أساسية ونتائج للثقافة السائدة فكثيراً ما تنتشر في بلادنا ثقافة الضد "ضد القانون" فهناك نفور من الناس في الالتزام بالقانون أياً كان وليس قانون المرور فقط وخاصة عندما يبدأ إنفاذ القانون يمس مصالحهم الشخصية ، والكل يتحدث عن النظام والقانون ولكن عندما تبدأ تمس تصرفات أي منهم يقول لك لا إلى هنا وقف ..وهذه واحدة من المشاكل كما قلت لكَ وهي محور ارتكاز المشكلة برمتها فالمشكلة المرورية تتمثل في العنصر البشري حيث أن العنصر البشري مسؤول عما نسبته 80 إلى 90 في المائة من المشكلة سواء أكانت في الازدحام المروري أو في حوادث السير أو غيرها من المشاكل التي تزيد من حجم المشكلة وما يترتب عليها.

ماذا عن مشروع قانون المرور الجديد الذي سيرى النور قريباً ؟

- مشروع القانون الجديد جاء ليتلافى أوجه القصور في القانون السابق، حيث أعيد ترتيب النص على كثير من القضايا التي لم يتضمنها القانون السابق ومن ضمنها حزام الأمان، التلفون، مسؤولية المشاة في الشارع والتزاماتهم ، فالقانون السابق أغفل هذه القضايا أغفل واجبات المشاة على الطرق فيما القانون الجديد يلزم المشاة باستخدام الحيز المخصص لهم في الطرقات وفي نفس الوقت فرض عليهم عقوبات وإن كانت بسيطة إلا أنها تأتي في سبيل الحرص على تعزيز المسؤولية لدى كافة مستخدمي الطريق، فالشخص الذي يعبر الشارع ينبغي له أن يضطلع بجزء من المسؤولية لأن كثيري من الحوادث وخاصة حوادث الدهس تظهر لامبالاة من قبل المشاة فعندما ترى إحصاءات المرور تجد ارتفاعا كبيرا في نسبة حوادث الدهس وهي تلحق ضرراً مباشراً بالإنسان فعادة في حالة وقوع حوادث التصادم يكون الإنسان محمياً بالسيارة التي يستقلها ولكن فيما يتعلق بالمشاة فالعنصر البشري طرف مباشر في الحادث الذي لا يخرج إلا بإصابة على الأقل إذا لم ينته بحالة وفاة أو عاهة مستديمة تشل حركة المصاب أو بالأصح توقف كل نشاطه بشكل عام، ولعل ارتفاع نسبة الإعاقة التي تخلفها حوادث السير بأرقام مهولة يحتم علينا تكثيف الوعي المروري وتحميل المشاة جزءا من المسئولية مثلما هي مسئولية السائق ورجل المرور ، فلو التقيت بمدير عام صندوق المعاقين ستجد انه يتكلم بأرقام مخيفة لدرجة انه يؤكد لك أن الرافد الرئيسي للمعاقين في اليمن هو حوادث المرور.

ماذا عن حملة التوعية التي تنفذونها حالياً ؟ وما الجدوى منها ؟

- تأتي حملة التوعية بأهمية ربط حزام الامان وعدم استخدام الهاتف

من حملة نشر الوعي المروري

مشروع قانون المرور الجديد يتضمن قضايا أغفلها القانون السابق كحزام الأمان والتلفون ومسؤولية المشاة في الشوارع

رجال المرور أكثر عرضة للإصابة بأمراض الجهاز العصبي نتيجة تواجدهم لفترات طويلة في الشوارع

النقال أثناء القيادة تنفيذاً لتوجيهات اللواء الركن مطهر رشاد المصري وزير الداخلية الذي أصدر القرار رقم (285) للعام 2009م بهذا الخصوص والذي يوجب التعامل مع حزام الأمان والزام السائقين والركاب على السواء بربط حزام الأمان وعدم استخدام الهاتف السيار يدوياً أثناء القيادة، وهذا القرار برأيي له مبرراته فحزام الأمان يستخدم في كل بلاد العالم لما له من آثار إيجابية فهو يسهم بشكل كبير في الحد من الوفيات ويقلل من حجم الإصابات في حالة وقوع الحوادث المرورية ، ومعروف أن حزام الأمان يستخدم في كل دول العالم سواء للسائق أو للراكب لذا فيعتبر تطبيق هذا السلوك ضرورة للحفاظ على سلامة المستفيدين منه ، وهو أيضاً سلوك يعكس صورة طيبة عن اليمن واليمنيين ، ويعتبر نظام المرور أحد الشواهد التي تعكس تطبيق النظام والقانون في أي بلد في العالم فربط حزام الأمان والالتزام بإشارات المرور والحد من المخالفات يظهر للزائر التزام الناس بالقوانين ويعكس صورة عن بقية القضايا الأخرى هذا جانب.. الجانب الآخر ما يتعلق بعدم استخدام التلفون يدوياً أثناء القيادة فهذه العادة تسببت في حدوث كوارث مرورية كبيرة على مستوى العالم جراء وقوع الحوادث المرورية فيما يكون السائق مشتت الذهن ومنشغلاً بمحادثة الطرف الآخر في الهاتف ويخلف هذا التهاون خسائر بشرية ومادية فادحة ، حتى ان استخدام الهاتف أثناء القيادة أصبح يجرم في كثير من دول العالم كونه يشتت ذهن السائق ويقلل من تركيزه وسيطرته على المركبة أثناء القيادة.. وتسببت هذه العادة في وقوع حوادث مروعة في اليمن خاصة في الخطوط الطويلة فهناك حوادث ذهبت ضحيتها اسر بكاملها نتيجة انشغال السائق باستخدام التلفون سواء بالاتصال أو استقبال أي مكالمة.. والهدف من حملة التوعية هذه يتمثل في تعزيز السلامة العامة للناس أثناء استخدامهم للطريق سواء كانوا سائقين أو ركاب أو مشاة.

ما أثر المشكلة المرورية على البيئة ؟

- أهم و أخطر صور المشكلة المرورية تتمثل في التلوث البيئي وهو ما لا يدركه ربما الكثيرون لكنه يشكل خطورة كبيرة باعتقادي ، فمثلاً الجو في صنعاء ملوث وجو تعز ملوث وأيضاً جو عدن ملوث وهذا التلوث غالباً ما يكون نتيجة للحركة المرورية في الشوارع وتلاشي الاعمار لمعظم السيارات المستخدمة التي أصبحت نسبة عالية منها في حالة فنية مزرية.

هل هناك إشكالية صحية تواجه رجال المرور باعتبارهم أكثر الناس عرضة لحركة السير ؟

- رجال المرور متضررون بل أنهم مغموسون في الضرر ذاته فمسألة استنشاق الكميات الكبيرة من الهواء الملوث يؤثر على صحتهم وهناك نسبة من رجال المرور أصيبوا بأمراض متعلقة بالجهاز العصبي بدرجة أساسية، وقد أجريت دراسة حول هذا الموضوع وأظهرت نتائجها أن رجال المرور أكثر عرضة للإصابة بأمراض الجهاز العصبي نتيجة تواجدهم لفترات طويلة في الشوارع ، وتولي وزارة الداخلية هذا الأمر أهمية فلدى الوزارة رؤية شاملة عن التأمين الصحي لمنتسبي وزارة الداخلية ومن ضمنهم رجال المرور وهي متجهة بالفعل لتطبيق نظام التأمين الصحي وهذا الأمر باعتقادي سيخفف من المشكلة الصحية التي يتعرض لها رجال المرور بسبب التلوث البيئي.

برأيك هل ساهمت الجسور في التخفيف من الاختناق المروري الذي ربما تتميز به أمانة العاصمة ؟

- نعم لاشك أن الجسور أسهمت إلى حد ما في التخفيف من الازدحام المروري رغم الأعداد الهائلة للسيارات التي تجوب شوارع الأمانة نتيجة الكثافة السكانية الموجودة فيها، ونحن نعمل من أجل الحد من التقاطعات في حركة المرور وأتمنى أن تكون الدراسة المتعلقة بالجسور دراسة كاملة لاتجاهات حركة المرور.

رسالتكم للسائقين ومستخدمي الطريق للحد من آثار المشكلة؟

- أولاً أحب أن أقول لهم إن السيارة هذه هي آلة لا عقل لها والسائق هو العقل المدبر لها ، الالتزام بنظام المرور وقواعده وآدابه مسألة سلوكية بحتة وهي تعكس صورة طيبة عن اليمن ونحن يجب أن نسهم في عكس الصورة المثالية والحقيقية عن اليمن كأرض وإنسان وهي مسؤولية جماعية، فالشعب اليمني شعب عريق وله تاريخ وحضارة يدركها الآخرون تؤكد أن اليمن بلد عريق وبلد حضاري فيجب أن نحرص قدر الإمكان على أن نعكس الصورة الطيبة عن اليمن كشعب وعن اليمن كأرض من خلال الالتزام ما أمكن بآداب وقواعد المرور فعلياً وليس فقط بالكلام فيجب أن تكون عندنا غيرة على هذا الوطن ونعمل من أجل الارتقاء بمستواه وعكس صورته وسمعته أمام الآخرين كما ينبغي لها أن تكون.

رسالتكم لرجال المرور في الوقت الذي نسمع فيه أن بعض رجال المرور يسيؤون للقانون فيما مهمتهم إلزام الآخرين بتطبيقه ؟

- رجال المرور دائماً التوجيهات معهم أن يكون التعامل مع الجمهور بترفع ومسؤولية فحسب ، صحيح انه مطلوب أن يتعاملوا بحزم ولكن التعامل الحازم يجب أن يقترن بالأخلاق العالية وبالتعامل المسؤول مع الناس فلا ينبغي أن يمس المواطن في كرامته ولا يجرحه، وأيضاً رجل المرور هو صاحب سلطة تقديرية لأنه لا هدف من المخالفة بدرجة أساسية وهذا الكلام مطروح لديهم انه أنا لا أسعى للمخالفة بحد ذاتها بقدر ما أن المخالفة وسيلة من وسائل الضغط ، فمثلاً قد يكون الإنسان مخالفا لكنه استدرك مخالفته وأحس بخطئه ويقلك أنا آسف فليس شرطا أن يتم تسجيل المخالفة، ومثلما أشرت نسبة عالية جداً من رجال المرور يتعاملون تعاملاً مسؤولاً وخلاقاً مع مستخدمي الطريق ولكن قلة قليلة سيؤون والقلة القليلة هذه للأسف الشديد هي تنعكس وتأثر على سمعة رجال المرور وعلى صورتهم والحسنة تخص والسيئة تعم كما يقول المثل.. وارجع لأقول إن رجل المرور مناط به تنظيم حركة المرور ومناط به مسؤولية كبيرة ومن ضمنها ضبط ما يرافق هذه الحركة من مخالفات ، والمخالفات التي ترتكب أثناء حركة المرور هو معني بضبطها، والكل يشكو من مشاكل المرور ومن الازدحام ومن الاختناق وغيرها من الشكاوى ولكن عندما نأتي للتتبع لأن مسألة الحد من هذه المشاكل تحتاج بالدرجة الأساسية إلى الجانب الضبطي وتعزيز الانضباط العام في الشارع فالانضباط العام في الشارع مرهون بدرجة أساسية في القضية المرورية وبالنظام المروري ونظام المرور هو أن أحد المؤشرات التي تعكس تطور ورقي أي بلد في العالم وإبراز مدى احترام القانون في هذا البلد أو ذاك..

فرجل المرور يضطلع بمسؤولية كبيرة ، وأؤكدها لهم من خلالكم انه يجب أن يكون هناك تعامل مسؤول وخلاق مع الناس وبعيد عن ما يمس كرامة المواطن أو يسيء إليه وهو يؤدي عمله وفي نفس الوقت نطلب من رجل المرور التعامل بحزم وفق مبدأ الحزم والعقلانية في أداء مهامه الوطنية النبيلة.

رسالتكم للمثقفين والكتاب والصحفيين للإسهام في تعزيز الوعي المروري ؟

- أنا أحملهم مسؤولية كبيرة.. وبدرجة أساسية إرضاء الناس غاية لا تدرك صعب إننا نرضي الناس كلهم، فعندما نأتي نطبق قانون المرور ونضبط ما ترتكب من مخالفات وما يسهم في الحد من المشاكل المرورية والتخفيف من الاختناقات المرورية والازدحام المروري والحد من الحوادث التي تحدث قد يرافق هذا العمل بعض التجاوزات من رجال المرور ومن لا يعمل لا يخطئ نحن لا ننكر ذلك لكن لا يعني هذا إني اجعلها هي الأساس والهدف وهي الطامة الكبرى وأركز على بعض التصرفات الشخصية السلبية وأتجاهل كل الجوانب الايجابية.. فرسالتي للإخوة في وسائل الإعلام والصحفيين والكتاب هي دعوة خاصة موجهة لهم انه لابد أن يضطلعوا بمسؤوليتهم الكاملة في خلق ثقافة مرورية لدى عامة الناس من خلال المواد الصحفية التي ينقلونها للجمهور عبر رسالتهم الإعلامية التثقيفية التي يجب أن تسهم بشكل فاعل في زيادة وعي الناس بكافة القضايا الوطنية ومنها آداب المرور وألا ينجر البعض وراء سفاسف الأمور ويعمم التصرفات غير المقبولة على مؤسسة أو جهة بكاملها فالإعلاميون والمثقفون يتحملون مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بوعي الناس كونهم قادة الرأي العام ، لأنه إذا التزم الناس بالقوانين وأخص هنا قواعد وآداب المرور فرجل المرور ليس محتاجا لأن يضبط أحداً ولن يعود هناك من يتم ضبطه أصلاً، فإذا تحقق الالتزام الذاتي عند الجميع لم يعد هناك حاجة للضبط لأننا حققنا الهدف ولم يعد هناك مجال لنقول إن هذا مخالف لأنه مش مخالف في الأساس، فمسألة حث الناس على الالتزام بالقوانين وخلق ثقافة مرورية حتى يصبح تطبيق قواعد وآداب المرور سلوك يومي للإنسان تتطلب تضافر جهود الجميع وفي المقدمة رجال الصحافة والإعلام وهو ما نتمنى أن نلمسه في الواقع المعاش وعبر مختلف المجالات فالوطن وطن الجميع والكل معنيون بالحفاظ عليه وعكس صورة طيبة عنه والإسهام قدر الإمكان للارتقاء باليمن إلى مصاف دول العالم من خلال تكاتف الجهود وتركيز كل الجهود على هدف واحد يتمثل في الوطن من أجل الوطن فحسب.